الإسلاميون وأمريكا: الهدنة مع الداخل و الصدام مع الخارج 2/2

10-5-2004

فإن الأزمة بين الإسلاميين وواشنطن ليست أزمة اعتدال أو تطرف داخل الطيف السياسي الإسلامي، فالأزمة لم يصنعها المتطرفون ولن ينهيها المعتدلون، لأنها ليست صناعة تيار سياسي أو ديني، أيا كانت درجة استنارته أو انغلاقه، وإنما هي "خطأ أمريكي" يشبه إلى حد كبير عددا من الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في أكثر من مكان في العالم، وعلى واشنطن أن تتحلى بالشفافية متى شاءت تصويبه، وإلا فإن "حالة الكراهية " لها ستظل حاضرة، سواء تولى قيادة العالم العربي أسامة بن لادن، أو مغني البوب الأمريكي الشهير "مايكل جاكسون".

بقلم محمود سلطان

مواد ذات علاقة

الإسلاميون وأمريكا: على من نطلق الرصاص؟! 1/2

لم تدرك الولايات المتحدة الأمريكية مغزى وخطورة التحول في استراتيجيات بعض الحركات الإسلامية، و انتقالها من موقف الصدام مع الأنظمة السياسية المحلية إلى موقف معاداة الولايات المتحدة، أي تحولها من "ظاهرة داخلية" إلى حركات "عابرة للحدود". فحتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، كانت الأجندة الحركية للإسلاميين تعتمد على فكرة إرجاء المواجهة مع "العدو البعيد"، ولم يكن ثمة "عدو بعيد" مدرج على تلك الأجندة غير إسرائيل، ومع ذلك ظل الملف الفلسطيني الإسرائيلي - في الفكر والتصورات الحركية الجهادية- معلقا إلى أن تحسم المعركة مع ما تطلق عليه تلك الحركات "العدو القريب" وتقصد به "الأنظمة السياسية الحاكمة في العالمين العربي والإسلامي". ففي إحدى نشرات جماعة الجهاد الصادرة في أبريل 1995 "المجاهدون" قال الظواهري بصراحة ووضوح "لن

نفتح القدس إلا إذا حسمت المعركة في مصر والجزائر .. إلا إذا فتحت القاهرة"، حتى البيان الذي أصدره أسامة بن لادن بعد حادث الخبر بالسعودية في يونيو 1996، بعنوان "إعلان الجهاد لإخراج الكفار من جزيرة العرب"، والذي نال في نهاية عام 1997 وبداية عام 1998 تأييدا واسعا من علماء باكستانيين وأفغان (نحو 40 عالما)، كان أيضا في نفس السياق المحلي للمواجهة، إذ كان يهدف إلى وضع الحكومة السعودية أمام خيارين: إما جلاء القواعد الأمريكية من أرض الجزيرة، وإما الصدام الفقهي مع النظام السعودي - وهي قضية بالغة الحساسية لشرعية الأخير السياسية والتي تعتمد على "الشرعية الدينية"- وإما الصدام المسلح مع الأمريكيين، و الذي كان حادث الخبر إحدى تجلياته بالغة الدلالة. غير أن إعلان بن لادن الأخير فتح آفاقا أوسع لإمكانية، الخروج بالمواجهة من الداخل العربي والإسلامي، إلى الخارج الذي يتقاطع مصلحيا واستراتيجيا مع هذا الداخل، سيما و أن مسوغات هذا التمدد إلى الخارج بلغت - مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية" - درجة من النضج ما يجعلها صيغة قد تستجلب حالة من "التشفي الشعبي" إذا ما تعرضت المصالح الأمريكية أينما كانت لضربات موجعة، وفي المقابل كان ثمة ما يشبه "الهدنة الداخلية" مع الأنظمة في سبيلها إلى التبلور، بقرار الظواهري وقف المواجهات المسلحة في مصر - باستثناء تفجير السفارة المصرية في إسلام آباد عام 1995 ردا على محاكمات "طلائع الفتح"- وإعلان الجماعة الإسلامية المصرية مبادرة وقف العنف عام 1997. ولعل ذلك ما يفسر هذا التحول الكبير في استراتيجيات وأولويات المواجهة بالإعلان عن "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود و الصليبيين" في فبراير عام 1998 الذي يدعو إلى قتل الأمريكان

واليهود في كل مكان وزمان، ووقع البيان مع ابن لادن عن جماعة الجهاد المصرية الدكتور أيمن الظواهري ورفاعي طه أحد مسئولي الجماعة الإسلامية المصرية كما وقعه رئيس أحد الفصائل الكشميرية وأحد القيادات الباكستانية المشهورة.
وما أعقبها من عمليات ذات دلالة على جدية هذا التحول مثل تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي و دار السلام في 7 أغسطس من عام 1998، والهجوم على المدمرة الأمريكية "كول" قبالة شواطئ عدن اليمنية في 12 أكتوبر عام 2000، والتي تطورت إلى عمليات أكثر جرأة وجسارة داخل الأراضي الأمريكية نفسها (أحداث 11/سبتمبر/2001) والتي عكست قدرات لوجيستية، تفوقت على أكبر جهاز أمني واستخباراتي في العالم. والجدير بالملاحظة هنا أن ثمة تطابق بين مبررات "الصدام مع الداخل" ومسوغات "المواجهة مع الخارج" : ففي الأولى كان هناك مبرران الأول سياسي (القمع البوليسي ومصادرة الحريات، وغياب "التداول السلمي السلطة" و الثاني شرعي يتمثل في ما يعرف بـ"قتال الفئة الممتنعة"، وفي المقابل فإن الصدام مع الولايات المتحدة ارتكن إلى مبررين أيضا، الأول سياسي (الدعم الأمريكي للأنظمة العربية، وموقفها المناوئ للحقوق الشرعية والتاريخية للشعب الفلسطيني)، والثاني شرعي استمد مبرراته من الوجود الأمريكي في بلاد الحرمين"، وبتأمل هاتين الحالتين نلحظ أن أزمة الإسلاميين مع واشنطن، تتقاطع فيها سياقات متعددة : شرعية وسياسية وما يزيدها تعقيدا هو حضور الأنظمة العربية كقاسم مشترك، لا يمكن عزله في أية نظرة منصفة لتلك الأزمة.
ولعل ذلك ما حمل بعض المحللين على وصف التعاطي الأمريكي معها بـ الغباء" أو بـ"المظهرية والاستعراض"، فالرد

الأمريكي -على سبيل المثال- على عملية نيروبي ودار السلام كان بضرب مصنع أدوية سوداني بالخرطوم، و إطلاق بضع صواريخ كروز على معسكرات مهجورة لتنظيم القاعدة على الحدود الباكستانية الأفغانية، لتتحول الضربة الأمريكية إلى عامل من عوامل تنامي الغضب والعداء ضد أمريكا في العالم الإسلامي، حتى إن بعض التفسيرات رأت - آنذاك - أن الحركات الجهادية نجحت في استدراج واشنطن لهذه الضربة لتحقيق ما كانت تتطلع إليه هذه الجماعات من تجييش للرأي العام الإسلامي ضد الولايات المتحدة وإثبات ندية هذه الجماعات لتلك القوة العظمى، ومن ثم تبرير صراع طويل المدى مع أمريكا بعد هذا التجييش، بغض النظر عن صحة أو خطأ تلك السياسة. و على الرغم من أن الولايات المتحدة انتبهت بعد أحداث سبتمبر لتلك السياقات التي صنعت الأزمة ، إلا أن الأجندة الأمريكية ، خلت من أية رؤية منطقية في التعامل معها، بل إنها استثمرت الأحداث ، لإنجاز عدد من المكاسب الاستراتيجية في العالم الإسلامي (احتلال أفغانستان والعراق وتكثيف التواجد العسكري الأمريكي في دول الخليج و آسيا الوسطى)، على حساب ما كان متوقعا من تعاطف شعبي مع ضحايا يوم الحادي عشر من سبتمبر الدامي. فضلا عن أن تبنيها دعوة الإصلاح السياسي في الداخل العربي، اعتمد على التدخل المباشر(كابول، بغداد) أو بالتهديد لعدد من الأنظمة العربية بمستقبل مشابه، ما لم تبادر بإجراء تلك الإصلاحات، و هو خيار يعوزه الوعي بخصوصية التكوين العقدي للمسلم الذي يتمثل ثقافة "الولاء و البراء"، في تحديد موقفة من أية أزمة يكون فيها الخارج مشتبكا بشكل مباشر مع الداخل. ما خلف حالة من التعاطف الداخلي مع الأنظمة عكس ما كان متوقعا بحسب الرؤية الأمريكية للتغيير و

التجديد السياسي في العالم العربي. ناهيك عن أن هذا الإصلاح لم يتأسس على منطلقات قوامها "الشفافية السياسية" واحترام الخصوصية الثقافية والدينية للشعوب العربية، و إنما انطلق من منحى "ديني استعلائي"، وضع مسيحية أمريكا (والغرب عموما) في مربع "التحضر و الديمقراطية"، فيما حشر الإسلام، في موضع "التخلف والرجعية"، وهي حالة تقرب من الالتفاف حول "خيار ابن لادن" و تبرره، مهما تظاهرت المواقف العربية الرسمية وغير الرسمية، بالإدانة لهذا الخيار. أي أن واشنطن
-حتى الآن و بسياساتها الراهنة- قد تطيل من عمر الاستبداد السياسي في من المنطقة العربية من جهة، وقد تضيف إلى رصيد التيار الجهادي مزيدا من التأييد (السري و العلني) من جهة أخرى .
والحال أن المواجهة بين المنظمات الإسلامية النضالية والولايات المتحدة، ينبغي وضعها في سياقها التاريخي الحقيقي، فهي ليست حالة "عداء أيديولوجي" بين ثقافتين متناقضتين، وإلا لماذا لم يكن هذا العداء حاضرا، حتى قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية ؟! و لماذا لم تتصاعد وتيرته إلا بعد هذا التاريخ، أي بعد تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948، وبعد هذا الحضور الأمريكي الطاغي في العالم العربي؟.
فالحالة الإسلامية ـ الأمريكية الآن ، قد تختلف اختلافا نسبيا عن المواجهات الأمريكية مع اليابان في الاربعنيات ومع فيتنام و كوبا في الستينيات، إلا أنها تأتي بشكل أو بآخر في هذا السياق، أي أنها حالة يفرضها واقع تاريخي معين تنتهي بالوصول إلى أية صيغة توافقية تنهي هذا الواقع. وعليه، فإن الأزمة بين الإسلاميين وواشنطن ليست أزمة اعتدال أو تطرف داخل

الطيف السياسي الإسلامي، فالأزمة لم يصنعها المتطرفون ولن ينهيها المعتدلون، لأنها ليست صناعة تيار سياسي أو ديني، أيا كانت درجة استنارته أو انغلاقه، وإنما هي "خطأ أمريكي" يشبه إلى حد كبير عددا من الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في أكثر من مكان في العالم، و على واشنطن أن تتحلى بالشفافية متى شاءت تصويبه، وإلا فإن "حالة الكراهية " لها ستظل حاضرة، سواء تولى قيادة العالم العربي أسامة بن لادن، أو مغني البوب الأمريكي الشهير "مايكل جاكسون".

الإسلاميون وأمريكا: على من نطلق الرصاص؟! 1/2

06-5-2004

بيد أن واشنطن باختزالها "الظاهرة النضالية" عند الإسلاميين، في جانبها الأمني الداخلي فقط، أغرت الأنظمة السياسية العربية، على الدخول معها في لعبة "الابتزاز" ومقايضة الإدارة الأمريكية بالتخلي عن ضغوطها بشأن الإصلاحات السياسية الداخلية، مقابل "تطهير" العروش بالدول العربية من الإسلاميين، على أساس أن الأصولية الإسلامية ليست خطرا على الحكام العرب وحسب، إنما يمتد خطرها إلى المصالح الأمريكية في المنطقة. وما انفكت عواصم عربية تجدد عرض هذه المقايضة، منها بشكل واضح

بقلم محمود سلطان

ظلت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركات الإسلامية، قبل الحادي عشر من سبتمبر، علاقة "ملتبسة" أو على الأقل غير مدرجة على أجندة الاهتمامات الأمريكية. إذ لم تفكر واشنطن يوما ما، سماع وجهة نظر تلك الحركات، أو بناء قنوات للاتصال معها، إلا في حدود حالات خاصة، في صورة "شراكة استراتيجية" سريعة، كانت سليلة اللحظة التي فرضتها، ما لبثت أن انتهت، مع انقضاء دورها بعد أن تقاسم الطرفان

ثمارها: الحالة الأفغانية أثناء حرب التحرير "نموذجا"، والتي انتهت بهزيمة القوات السوفيتية(88/1988) ثم سقوط النظام الشيوعي الأفغاني في 1992 واستيلاء طالبان على كابول في عام 1996.

وحتى قبيل تدمير برجي التجارة العالمي، ظلت واشنطن غير منتبهة، لخطورة تجاهلها لهذا التيار، سواء فيما يتعلق بوزنه الجماهيري وقدرته على الحشد والتعبئة، أو بشرعيته التاريخية التي يستقي منها إحياء وجوده و تجدده، و قدرته على تجاوز "محن التصفية" التي تعرض لها طوال رحلته التاريخية الطويلة، فيما لم تكترث واشنطن بتأمل ومراجعة الدلالة الثقافية للظاهرة السياسية الإسلامية، باعتبارها الوريث الشرعي لـ"الدولة الأصل ـ الخلافة"، وأنه النموذج الذي يتوق مليار ونصف مليار مسلم إلى إعادة إحيائه، فإن عجز الجيل الحالي على إنجازه، ترك ذلك للأجيال اللاحقة. ومقارنة ذلك بـ"دولة الاستثناء ـ الوطنية" التي لا تستند إلا على "شرعية شوفينية" في منطقة تأطر ضميرها ووجدانها العام على عقيدة "الولاء والبراء". ولعل ذلك ما جعل واشنطن عاجزة عن تفسير أن يقود حرب التحرير الشيشانية شابان عربيان خرجا من شبه الجزيرة العربية "خطاب وأبو الوليد الغامدي"، وأن يقاتل الاسترالي "ديفيد هيكس 27 عاما" والأمريكي "جون ووكر 20عاما" في أفغانستان و في صفوف طالبان ضد القوات الأمريكية.

وفي هذا السياق أيضا تساهلت واشنطن مع طريقة تعاطي السلطات المحلية مع التيار السياسي الإسلامي، بل إنها تركته زهاء نصف قرن، عرضة لكل أنواع القمع البوليسي: ابتداء من الاعتقال والتعذيب الوحشي وأحكام الإعدامات الصادرة من محاكم عسكرية، إلى عمليات الاغتيالات والقتل خارج القانون،

التي مارستها نظم سياسية عربية ضد قياداته. كانت العقيدة السياسية الأمريكية، حتى ذلك الحين، تعتمد على مبدأ تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة العربية (والعالم الإسلامي) من خلال دعم أنظمة قمعية غير ديمقراطية ، للحيلولة دون وصول قوى معادية لواشنطن إلى مؤسسات صناعة القرار، إما بالتدخل المباشر (دعم شاه إيران ضد الثورة الإيرانية عام 1979) وإما بالتواطؤ والسكوت (الانقلاب العسكري على الديمقراطية بالجزائر بعد نجاح حركة الإنقاذ الإسلامية في انتخابات عام 1990)، وإما بتعاون أمني واستخباراتي بين الـ"سي أي إيه" وعدد من الأنظمة العربية، تمخض عنه تسليم العشرات من قيادات إسلامية كانت مقيمة في عواصم غربية، إلى تلك النظم حيث جرى تصفيتها.

وظل هذا التعاون الأمني ضد الإسلاميين، طي الكتمان أو مجرد تكهنات وتسريبات صحفية. إلى أن كشف عنه من خلال ما سمي في وسائل الإعلام الكندية بـ"اليوم الأسود في تاريخ الصحافة الكندية"، وقصد به اليوم الذي اقتحمت فيه قوات الأمن الكندية مكاتب صحيفة "أوتاواستيزن" لمصادرة الأوراق الخاصة بالصحفية "جولييت أونيل"، ولم تكتف بذلك قامت باقتحام منزلها في ساعة مبكرة وقامت بتفتيش أغراضها ومصادرة جهاز الكمبيوتر الخاص بها ومفكرة هواتفها، وملاحظاتها و كل شيء ينبئ عن مصدر القصة التي نشرتها الصحفية بالجريدة، والتي كشفت فيها عن تورط الجهاز الأمني الكندي(آر سي إم بي) بالتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية، في ترحيل المواطن (كندي الجنسية و سوري الأصل) ماهر عرار إلى سوريا لتعذيبه بسجونها لحمله على الإدلاء بمعلومات عن علاقاته بقيادات إسلامية دولية. وفي الإجمال

كانت التيارات الإسلامية هي ضحية القمع من أنظمة بوليسية مارست وحشيتها تحت عين وبصر وسكوت ورضا واشنطن. ولم تعترف الأخيرة بهذه الحقيقة إلا بعد أن اكتوت بنارها في أكثر من مكان في العالم، بما فيها الأراضي الأمريكية ذاتها في الحادي عشر من سبتمبر الدامي. إذ بدأت الإشارة في الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي أو في مراكز الأبحاث والدراسات المرتبطة بالإدارة الأمريكية ، إلى أن "التيارات الجهادية"، هي وليدة "إرهاب الدولة" الذي مارسته الأنظمة العربية على المعارضة السياسية بداخلها على وجه العموم، وعلى المعارضة الإسلامية على وجه الخصوص. ما حملها على التدخل لدى أصدقائها (أو حلفائها) من القادة العرب، لإدخال "إصلاحات سياسية"، تضع حدا لظاهرة احتكار السلطة، والفساد السياسي والمالي والإداري، المتفشي في أجهزة الدولة، وتمارسه النخب السياسية الحاكمة.

بيد أن واشنطن باختزالها "الظاهرة النضالية" عند الإسلاميين، في جانبها الأمني الداخلي فقط، أغرت الأنظمة السياسية العربية، على الدخول معها في لعبة "الابتزاز" ومقايضة الإدارة الأمريكية بالتخلي عن ضغوطها بشأن الإصلاحات السياسية الداخلية، مقابل "تطهير" العروش بالدول العربية من الإسلاميين، على أساس أن الأصولية الإسلامية ليست خطرا على الحكام العرب وحسب، إنما يمتد خطرها إلى المصالح الأمريكية في المنطقة. وما انفكت عواصم عربية تجدد عرض هذه المقايضة، منها بشكل واضح و صريح على نحو ما ذهب إليه الرئيس المصري حسني مبارك، أو بشكل كاريكاتوري مضحك، على نحو ما جرى من "تمثيليات" تعوزها الحبكة المسرحية، في "دمشق" و"عمان"، وأقصد بها مسرحية الهجوم الإرهابي

لتنظيم القاعدة على "مقر مهجور..!!" للأمم المتحدة في دمشق، وتمثيلية الهجوم الكيمائي لإبادة الشعب الأردني عن بكرة أبيه!!. في رسالة "طفولية" إلى واشنطن مفادها أن دمشق وعمان مع الأولى على نفس الجبهة وفي ذات الخندق وأن التضييق عليهما ليس في مصلحة الإدارة الأمريكية!.
فيما جاء نشر صور التعذيب الوحشي الذي تعرض له السجناء العراقيون بسجن "أبو غريب" على يد "المحرر الأمريكي" من جهة، وتواتر ما يؤكد "إسلامية المقاومة" العراقية، وتسلم القيادات الدينية راية الجهاد المدني والقانوني والسياسي والقتالي، في حرب تحرير العراق من الاستعمار الأمريكي ـ البريطاني من جهة أخرى، ليعزز من ثقة الأنظمة العربية، في أن واشنطن ستعيد النظر في الضغوط التي تمارسها على تلك الأنظمة، بشأن ما يسمى بالإصلاح السياسي الذي تطالب الإدارة الأمريكية بضرورة إدخاله على نظم الحكم في العالم العربي، لى أساس أن إساءة معاملة السجناء لم تعد ظاهرة تخص الملكيات والجمهوريات والإمارات العربية فقط، بعد أن حرر سجن أبو غريب بالعراق، شهادة مشابهة لكبرى الديمقراطيات في العالم (بريطانيا و الولايات المتحدة). وبعد أن أثبتت التجربة الأمريكية بالعراق أن الإسلاميين هم العائق الأكبر أمام السيناريوهات الأمريكية لمستقبل العراق، ما يعني أن ما يجمع واشنطن مع حلفائها بالمنطقة هو أكبر مما يفرق فيما بينهم. والحال أن المفاجئات الأخيرة أربكت ترتيبات وأولويات الأجندة الأمريكية، التي وضعت للمنطقة العربية بعيد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقبيل العدوان الأمريكي على العراق، ووضعت صانع القرار في البيت الأبيض أمام موائمات

بالغة التعقيد وخيارات متعددة، أقل ما يقال عنها: "أن أحلاها مر".